

الجمعية في دورتها الرابعة والثلاثين يتضمن آراءها بشأن المواضيع التي ينبغي دراستها في المستقبل.

الجلسة العامة ٥١

١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨

١١٢/٣٣ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

ألف

تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين

إن الجمعية العامة .

إذ تُشير إلى قرارها ٩٠/٣٢ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، وجميع القرارات السابقة المشار إليها فيه، بما في ذلك القرار ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨،

وإذ تُحيط علماً بتقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٧٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨<sup>(٨)</sup>،

١ - تُلاحظ مع الأسف العميق أنه لم تتم إعادة اللاجئين إلى ديارهم أو تعويضهم حسبما هو منصوص عليه في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣)، كما لم يتحقق أي تقدم ملموس في البرنامج الذي اعتمدته الجمعية في الفقرة ٢ من القرار ٥١٣ (د - ٦) المؤرخ في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢ لاعادة إدماج اللاجئين سواء بإعادتهم إلى ديارهم أو بإعادة توطينهم، وأن حالة اللاجئين لا تزال، من ثم، مزار قلق شديد؛

٢ - تُعرب عن شكرها للمفوض العام ولجميع موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، معترفة بأن الوكالة تبذل كل ما في وسعها في حدود الموارد المتاحة لها، كما تُعرب عن شكرها للوكالات المتخصصة والمنظمات الخاصة لما تقوم به من عمل قيم لمساعدة اللاجئين؛

٣ - تُلاحظ مع الأسف أن جزءاً من مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى قد نقل إلى خارج منطقة نشاطها، وتطلب إعادة تجميع المقر في داخل منطقة عملياتها في أقرب وقت ممكن عملياً؛

٤ - تُلاحظ مع الأسف أن لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين لم تستطع الإهتمام إلى وسيلة لتحقيق

يكون باب عضويته مفتوحاً لجميع أعضائها، على أن يعقد هذا الفريق جلساته خلال الدورة وفقاً للفقرة ٧٦ من تقرير اللجنة<sup>(٩)</sup>؛

٩ - ترجو من الدول التي تطلق توابع إصطناعية أن تعلم الدول المعنية في حالة حدوث خلل في جرم فضائي مزود بمصادر للطاقة النووية ينسأ عنه خطر دخول المواد المشعة مرة ثانية إلى الأرض؛

١٠ - تعتمد توصيات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن عقد مؤتمر ثانٍ للأمم المتحدة بشأن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية وبشأن الترتيبات اللازمة للاعداد له، الواردة في الفقرة ٧٥ من تقرير اللجنة<sup>(١٠)</sup>؛

١١ - تُؤيد برنامج الأمم المتحدة المزمع للتطبيقات الفضائية لعام ١٩٧٩، على النحو الذي اقترحه على اللجنة الفرعية العلمية والتقنية خبير التطبيقات الفضائية<sup>(١١)</sup>؛

١٢ - توافق على استمرار رعاية الأمم المتحدة للمحطة الاستوائية لإطلاق الصواريخ في تومبا بالهند ومحطة "سلبا" في مارديل بلانا بالأرجنتين؛

١٣ - ترجو من الوكالات المتخصصة أن تواصل تقديم تقارير مرحلية إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية عن أعمالها المتعلقة باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛

١٤ - تُرحب بالتقرير الذي قدّمته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية عن مشروعها المتعلق بالأعاصير الحلزونية المدارية<sup>(١٢)</sup>، استجابة لقرار الجمعية العامة ١٩٦/٣٢ ألف، وترجو من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن تواصل تقديم تقارير سنوية عن حالة هذا المشروع؛

١٥ - تُعرب عن تقديرها لجميع الحكومات التي قامت بدور المضيف في عقد الندوات والحلقات التدريبية الدولية في ميدان التطبيقات الفضائية وقدّمت زمالاً بشأنها أو ساعدت في عمدها بأي شكل آخر، وخاصة لمنفعة البلدان النامية؛

١٦ - ترجو من لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أن تواصل أعمالها، وفقاً للقرارات الحالية والسابقة للجمعية العامة، للنظر، حسب الاقتضاء، في مشاريع جديدة في مجال أنشطة الفضاء الخارجي، وأن تقدم تقريراً إلى

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون،

الملحق رقم ١٣ (A/33/13)

(٦) A/AC.105/211

(٧) A/AC.105/225

المتمدة من ١ تموز/يوليه ١٩٧٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨<sup>(١٠)</sup>، وإذ يُساورها القلق إزاء استمرار الألام الانسانية الناجمة عن أعمال القتال التي حدثت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ في الشرق الأوسط.

١ - تُوكّد من جديد قرارها ٩٠/٣٢ بآء. وجميع القرارات السابقة المشار إليها فيه :

٢ - تُؤيّد، واضحة في اعتبارها أهداف هذه القرارات، الجهود التي يبذلها المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بغية الاستمرار في توفير المساعدة الانسانية، قدر المستطاع عملياً، وعلى أساس طارئٍ وباعتبار ذلك تدبيراً مؤقتاً، لأشخاص آخرين موجودين في المنطقة، هم حالياً نازحون وبحاجة شديدة إلى المساعدة المستمرة نتيجة لأعمال القتال التي حدثت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ :

٣ - تُناشد بقوة جميع الحكومات، وكذلك المنظمات والأفراد، تقديم التبرعات السخية للأغراض المذكورة أعلاه، إلى وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وإلى المنظمات المعنية الأخرى الدولية الحكومية وغير الحكومية.

الجلسة العامة ٨٧

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

جيم

الهيئات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء للتعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين

إن الجمعية العامة.

إذ تُشير إلى قرارها ٢١٢ (د - ٣) المؤرخ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين،

وإذ تُشير أيضاً إلى قرارها ٩٠/٣٢ و٩٠/٣٣ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧،

وإذ تُدرك أن اللاجئين الفلسطينيين قد فقدوا، منذ ثلاثة عقود، أراضيهم وأسباب معيشتهم،

وقد درست مع التقدير تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

(١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ١٣ (A/33/13).

تقدّم في تنفيذ الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣)<sup>(٩)</sup>، وترجو من هذه اللجنة أن تبذل جهوداً متواصلة من أجل تنفيذ تلك الفقرة وأن تقدم تقريراً عن ذلك، حسب الاقتضاء، في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ :

٥ - تُوجّه النظر إلى استمرار خطورة الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، حسبها هو ميين في تقرير المفوض العام :

٦ - تُلاحظ مع القلق العميق أنه بالرغم من الجهود الناجحة والجديرة بالثناء التي يبذلها المفوض العام لجمع تبرعات إضافية، فإن هذه الزيادة في مستوى إيرادات وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لا تزال غير كافية لمواجهة المتطلبات الأساسية للميزانية في العام الحالي، وأنه قياساً على مستويات التبرع المتوقعة حالياً، سيتكرر العجز في ميزانية كل سنة :

٧ - تُهيب بجميع الحكومات أن تبذل، على وجه السرعة، أسخى جهودها لمواجهة الاحتياجات المتوقعة لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، خاصة في ضوء العجز في الميزانية الذي يتوقعه المفوض العام في تقريره. ومن ثم تحث الحكومات غير المتبرعة على أن تتبرع للوكالة بانتظام، كما تحث الحكومات المتبرعة على أن تزيد من قيمة تبرعاتها المنتظمة.

الجلسة العامة ٨٧

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

باء

تقديم المساعدة إلى النازحين نتيجة لأعمال القتال التي حدثت في حزيران/يونيه ١٩٦٧

إن الجمعية العامة.

إذ تُشير إلى قرارها ٩٠/٣٢ بآء المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، وإلى جميع القرارات السابقة المشار إليها فيه،

وإذ تُحيط علماً بتقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عن الفترة

(٩) للاطلاع على تقرير لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين عن الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، المرفقات، البند ٥٤ من جدول الأعمال الواسعة A/33/276، المرفق.

دال

الفريق العامل المعني ببحث تمويل وكالة الأمم المتحدة  
لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

إن الجمعية العامة،

إذ تُشير إلى قراراتها ٢٦٥٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٧ كانون  
الأول/ديسمبر ١٩٧٠، و ٢٧٢٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٥ كانون  
الأول/ديسمبر ١٩٧٠، و ٢٧٩١ (د - ٢٦) المؤرخ في ٦ كانون  
الأول/ديسمبر ١٩٧١، و ٢٩٦٤ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٣ كانون  
الأول/ديسمبر ١٩٧٢، و ٣٠٩٠ (د - ٢٨) المؤرخ في ٧ كانون  
الأول/ديسمبر ١٩٧٣، و ٣٣٣٠ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون  
الأول/ديسمبر ١٩٧٤، و ٣٤١٩ دال (د - ٣٠) المؤرخ في ٨  
كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، و ١٥/٣١ جيم المؤرخ في ٢٣  
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، و ٩٠/٣٢ دال المؤرخ في ١٣  
كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧،

وقد نظرت في تقرير الفريق العامل المعني ببحث تمويل وكالة  
الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق  
الأدنى<sup>(١٣)</sup>،

وإذ تأخذ في اعتبارها تقرير المفوض العام لوكالة الأمم  
المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى  
عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٧٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه  
١٩٧٨<sup>(١٤)</sup>،

وإذ يُساورها شديد القلق بسبب الحالة المالية الحرجة التي  
تعانيها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين  
في الشرق الأدنى، والتي أدت بالفعل إلى تخفيض الحد الأدنى من  
الخدمات الضرورية التي تقدّم إلى اللاجئين الفلسطينيين والتي  
تهدّد حتى بتخفيضات أكبر في المستقبل،

وإذ تُوكّد الحاجة الملحة إلى بذل جهود إستثنائية كما يتسنى  
الإبقاء على أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين  
الفلسطينيين في الشرق الأدنى، على الأقل عند مستواها الحالي  
الذي هو حدّ أدنى،

١ - تُشني على الفريق العامل المعني ببحث تمويل وكالة  
الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق  
الأدنى لما يبذله من جهود للمساعدة على ضمان الأمن المالي  
للكوالة :

٢ - تُحيط علماً مع الموافقة بتقرير الفريق العامل :

عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٧٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه  
١٩٧٨<sup>(١١)</sup>،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٣٢/  
٩٠ واو<sup>(١٢)</sup>،

وإذ تُلاحظ أن أقل من واحد في الألف من الطلاب اللاجئين  
الفلسطينيين تتاح لهم الفرصة لمواصلة التعليم العالي، بما في ذلك  
التدريب المهني،

وإذ تُلاحظ أيضاً أن عدد المنح الدراسية المقدّمة من وكالة  
الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق  
الأدنى قد تضاءل في السنوات الخمس الأخيرة إلى نصف ما كان  
عليه بسبب الصعوبات التي تعانيها ميزانية الكوالة بانتظام،

١ - تُعرب عن أسفها لأن الاستجابة إلى النداء الوارد في  
قرار الجمعية العامة ٩٠/٣٢ واو، كما جاء في تقرير الأمين العام، لم  
نكن متناسبة مع احتياجات اللاجئين الفلسطينيين للتعليم العالي  
والتدريب المهني :

٢ - تُناشد جميع الدول رصد اعتمادات خاصة وتقديم منح  
دراسية وهبات خاصة للاجئين الفلسطينيين، علاوة على ما تقدّمه  
من مساهمات إلى الميزانية العادية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة  
وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى :

٣ - تدعو وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها  
جامعة الأمم المتحدة، إلى النظر في أن تدخل كل في مجال  
اختصاصها تقديم المساعدات من أجل التعليم العالي للطلاب  
اللاجئين الفلسطينيين :

٤ - تُناشد جميع الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات  
غير الحكومية أن تبرع بسخاء للجامعات الفلسطينية في الأراضي  
التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وأن تقدّم منحاً دراسية  
للطلاب اللاجئين الفلسطينيين في تلك الجامعات :

٥ - ترجو من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين  
الفلسطينيين في الشرق الأدنى أن تتولى استلام هذه الإعتمادات  
والمنح الدراسية الخاصة وأن تكون قيّمة عليها، وأن تمنحها للطلاب  
المؤهّلين من اللاجئين الفلسطينيين :

٦ - ترجو الأمين العام أن يقدّم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار  
إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين.

الجلسة العامة ٨٧

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

(١٣) المرجع نفسه، الوثيقة A/33/320.

(١٤) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ١٣

(A/33/13).

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، المرفقات، البند ٥٤ من

جدول الأعمال، الوثيقة A/33/287.

الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تقريراً إلى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز افتتاح دورتها الرابعة والثلاثين، عن مدى امتثال إسرائيل لأحكام الفقرة ١ من هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٧

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

واو

السكان واللاجئون النازحون منذ عام ١٩٦٧

إن الجمعية العامة.

إذ تُشير إلى قرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وإذ تُشير أيضاً إلى قراراتها ٢٢٥٢ (د - إ - ٥) المؤرخ في ٤ تموز/يوليه ١٩٦٧، و ٢٤٥٢ ألف (د - ٢٣) المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ و ٢٥٣٥ باء (د - ٢٤) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، و ٢٦٧٢ دال (د - ٢٥) المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، و ٢٧٩٢ هاء (د - ٢٦) المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، و ٢٩٦٣ جيم ودال (د - ٢٧) المؤرخين في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، و ٣٠٨٩ جيم (د - ٢٨) المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ و ٣٣٣١ دال (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، و ٣٤١٩ جيم (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، و ١٥/٣١ دال المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، و ٩٠/٣٢ هاء المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

وقد نظرت في تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٧٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨<sup>(١٧)</sup>، وفي تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨<sup>(١٨)</sup>.

١ - تُؤكّد من جديد حق جميع السكان النازحين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم السابقة في الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وتعلن أن أية محاولة لتقييد الممارسة الحرة لحق العودة لأي شخص نازح، أو ربط تلك الممارسة بشروط، أمر مناقض لذلك الحق غير القابل للتصرف ولا يمكن قبوله :

(١٧) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ١٣

(A/33/13).

(١٨) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، المرفقات، البند ٥٤ من

جدول الأعمال، الوثيقة A/33/286.

٣ - ترجو من الفريق العامل مواصلة جهوده، بالتعاون مع الأمين العام والمفوض العام، في سبيل تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لفترة سنة واحدة أخرى :

٤ - ترجو من الأمين العام أن يوفر للفريق العامل الخدمات والمساعدات اللازمة للاطلاع بأعماله.

الجلسة العامة ٨٧

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

هاء

اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزّة

إن الجمعية العامة.

إذ تُشير إلى قرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وإذ تُشير أيضاً إلى قراراتها ٢٧٩٢ جيم (د - ٢٦) المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ و ٢٩٦٣ جيم (د - ٢٧) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ و ٣٠٨٩ جيم (د - ٢٨) المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ و ٣٣٣١ دال (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ و ٣٤١٩ جيم (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ و ١٥/٣١ هاء المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ و ٩٠/٣٢ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

وقد نظرت في تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٧٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨<sup>(١٥)</sup>، وفي تقرير الأمين العام المؤرخ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨<sup>(١٦)</sup>.

١ - تطلب مرة أخرى إلى إسرائيل :

( أ ) إتخاذ خطوات فعّالة فوراً تكفل عودة اللاجئين المعنيين إلى المخيمات التي نقلوا منها في قطاع غزّة وتوفير المأوى الكافية لإقامتهم :

( ب ) الكف عن نقل مزيد من اللاجئين وتدمير مأويهم :

٢ - ترجو من الأمين العام أن يقدم، بعد التشاور مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، المرفقات، البند ٥٤ من

جدول الأعمال، الوثيقة A/33/285.

الاتفاقية. وفقاً للمادة الأولى منها، إلتزاماً ليس فقط باحترام الاتفاقية بل أيضاً بضمان جعلها موضع احترام في جميع الظروف،  
١ - تُوكّد من جديد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، تنطبق على جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٢ - تُشجّب بقوة عدم اعتراف إسرائيل بانطباق تلك الاتفاقية على الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧؛

٣ - تطلب مرة أخرى إلى إسرائيل الاعتراف بتلك الاتفاقية والإمتثال لأحكامها في كل الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٤ - تحث مرة أخرى جميع الدول الأطراف في تلك الاتفاقية على أن تبذل كل جهودها لضمان احترام أحكام الاتفاقية والإمتثال لها في جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس.

#### الجلسة العامة ٨٧

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

#### باء

#### إن الجمعية العامة،

إذ تُشير إلى قرارها ٥/٣٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧،

وإذ تُعرب عن شديد قلقها وانزعاجها إزاء الحالة الخطيرة القائمة حالياً في الأراضي العربية المحتلة نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي ولما اتخذته حكومة إسرائيل، بوصفها دولة الاحتلال، من تدابير وإجراءات تستهدف تغيير المركز القانوني والطابع الجغرافي والتركيب الديموغرافي في تلك الأراضي،

وإذ ترى أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩<sup>(٢٠)</sup>، تنطبق على جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧،

١ - تُقرّر أن جميع هذه التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ لا صحة لها قانوناً وتشكّل عبء خطيرة تعرقل المساعي المبذولة للتوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٢ - تُشجّب استمرار السلطات الإسرائيلية في رفض اتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين عودة السكان النازحين؛

٣ - تطلب مرة أخرى إلى إسرائيل:  
( أ ) إتخاذ خطوات فورية تكفل عودة جميع السكان النازحين؛

( ب ) الكفّ عن جميع التدابير التي تعوق عودة السكان النازحين، بما في ذلك التدابير التي تؤثر في التكوين العمراني والديموغرافي للأراضي المحتلة؛

٤ - ترجو من الأمين العام أن يقدم، بعد التشاور مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتسجيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تقريراً إلى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز افتتاح الدورة الرابعة والثلاثين، عن مدى امتثال إسرائيل لأحكام الفقرة ٣ من هذا القرار.

#### الجلسة العامة ٨٧

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

١١٣/٣٣ - تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة

#### ألف

#### إن الجمعية العامة،

إذ تُشير إلى قراراتها ٣٠٩٢ ألف (د - ٢٨) المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، و ٣٢٤٠ باء (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، و ٣٥٢٥ باء (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، و ١٠٦/٣١ باء المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، و ٩١/٣٢ ألف المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧،

وإذ ترى أن تعزيز احترام الالتزامات الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة وغيره من صكوك القانون الدولي وقواعده يدخل في عداد مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية،

وإذ تضع في اعتبارها أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩<sup>(١٩)</sup>،  
وإذ تلاحظ أن إسرائيل والدول العربية التي تحتل إسرائيل أراضيها منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ هي أطراف في تلك الاتفاقية،  
وإذ تأخذ في اعتبارها أن على الدول الأطراف في تلك

(١٩) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، العدد ٩٧٣،